التكنولوجيا المالية ومستقبل الشمول المالي

بقلم الزميل عادل حسان
دائرة الرقابة والتفتيش – سلطة النقد

توطئة

كانت حياة البشرية في السابق تسير ببطء شيئاً فشيئاً وبمعدلات بسيطة إلى أن جاءت الثورة الصناعية وبدأ معها سباق التغيير المستمر مطرد النمو في القدرة والسرعة بحدوث الثورات الصناعية الأولى والثانية والثالثة، إذ يقف اليوم العالم على أعتاب ثورة جديدة هي الرابعة في تاريخ البشرية وما رافقها من انتشار واسع للإنترنت والهواتف الذكية، فقد تطورت الحياة بوتيرة متسارعة، وتقدمت التكنولوجيا بصورة مذهلة، وفرض الإبداع التقني واقعاً جديداً؛ سيغير لا محالة من سلوكنا كبشر؛ عبر استخدامنا وانتفاعنا من هذه التكنولوجيا التي من أبرزها إنترنت الأشياء **Internet of Things**، والذكاء الاصطناعي **Artificial intelligence**، والإنسان الآلي **Robot**، والتمويل الرقمي **Digital Finance** وغيرها الكثير من التقنيات الحديثة (عبد الودود، 2018).

ويبشر التمويل الرقمي بفتح طريق جديد للتقدم والمضي قدماً، لكنه لا يزال في طور التكوين، ولا يزال المستخدمون وخاصة فئة الشباب منهم يواجهون عقبات جمة في طريق استخدام التكنولوجيا استخداماً منتجاً، وعلى الرغم من الانتشار الواسع للإنترنت والأجهزة المحمولة بالمنطقة، فإنها تستخدم كوسيلة اتصال وحسب في وسائل التواصل الاجتماعي لا في إطلاق مشاريع جديدة (البشير، 2018).

وبحلول عام 2008 تراجعت الخدمات المالية التقليدية إلى حد كبير، عندما تسببت الأزمة المالية العالمية في فقدان البنوك الكبرى ومديري التسهيلات ثقة كل من المستهلكين والعملاء. في الوقت نفسه، وجد رواد ورجال الأعمال في التمويل الرقمي استقبالًا رائعًا بين جيل الألفية. كما سهلت البرمجيات الحرة والحوسبة السحابية من إطلاق شركات تكنولوجية أكثر من أي وقت مضى. وبعد فترة وجيزة، شجع ذلك المستثمرين على ضخ المزيد من الاستثمارات والدخول في عالم التكنولوجيا المالية والتمويل الرقمي وذلك في مختلف دول العالم، بالرغم من أن معظم استثماراتهم في التكنولوجيا المالية كانت في أكبر مدن العالم وأكثرها تقدماً منها كاليفورنيا ونيويورك وبرلين وشنغهاي ولندن (Robinson & Verhage, 2018).

وبمجرد أن أظهر رواد التكنولوجيا المالية أن المعاملات المالية يمكن أن تكون عملية سهلة وبسيطة في آن واحد مثل عمليات التسوق في أمازون **Amazon**، فقد أدى ذلك إلى توجه بعض البنوك للعمل بالتمويل الرقمي جنباً إلى جنب تقديم الخدمات المصرفية التقليدية. إذ يعمل البعض على تشغيل مسرعات التكنولوجيا المالية «فينتاك» **Fintech** من خلال برامج توفر للشركات الناشئة مساحات مكتبية وأموال أولية؛ لاكتشاف الابتكارات الواعدة التي قد يرغبون في تبنيها، وفي هذا الصدد سيتم الحديث عن مفهوم التكنولوجيا المالية، فوائدها واستخداماتها، المزايا والإشكاليات والتحديات أمام تطبيقها، ومستقبل الشمول المالي في ظل التطور المتسارع في البيئة المالية، وصولاً إلى الخاتمة.

التكنولوجيا المالية: المفهوم، الفوائد والاستخدامات.

تصف التكنولوجيا المالية، المعروفة في الوقت الحاضر بمصطلح فنتك "**FINTECH**" وهي اختصار للكلمتين **Financial Technology**، وتختص بالأعمال التجارية التي تهدف إلى توفير الخدمات المالية من خلال استخدام البرامج والتكنولوجيا الحديثة. حيث يمكننا تطبيق مصطلح التكنولوجيا المالية على أي تجديدات تتعلق بكيفية قيام الأشخاص بأي أعمال تجارية بدءاً من ابتكار المال وحتى القيد المزدوج للدفاتر.

ونبدأ حديثنا بالتوقف قليلاً أمام مفهومنا للتكنولوجيا المالية خاصة وقد تعددت الجهات المشاركة في بناء مفهوم شامل ومتكامل للتكنولوجيا المالية منها المنظمات، والمؤسسات المالية والمصرفية، والجهات التنظيمية، والمنصات الرقمية التكنولوجية، إذ يعرض مؤتمر مستقبل المحاسبة مفهوماً منضبطاً للتكنولوجيا المالية على أنه «قطاع يتكون من شركات تستخدم التكنولوجيا في تطوير وتوزيع الخدمات المالية بفاعلية» (العنابي، 2018)، ويقدم مجلس الاستقرار المالي (**Financial Stability Board's** (FSB مفهوماً دقيقاً آخراً لها «ابتكارات مالية باستخدام التكنولوجيا بحيث يمكنها استحداث نماذج عمل أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة لها أثر ملموس على الأسواق والمؤسسات المالية، وعلى تقديم الخدمات المالية» أي أنه ذلك العنصر الذي يمكننا بالانتفاع من التقنيات التكنولوجية في تقديم الخدمات المالية والمصرفية بهدف زيادة كفاءتها وتحسين نوعيتها وسرعة تنفيذها (يوسف، 2018).

وتقدم تلك التقنيات التكنولوجية العديد من الفوائد كالخدمات المالية لكل من العملاء الأفراد، والشركات والبنوك، والاقتصاد القومي، بالإضافة إلى مساهمتها في تنمية التجارة الرقمية للمؤسسات والتجار والمستهلكين ومواكبة التطور بالتوجه نحو الاقتصاد غير النقدي هذا إلى جانب أتمتة المدفوعات الإلكترونية وهو ما يساهم في دمج الاقتصاد الموازي بالاقتصاد الحقيقي (البشير، 2018)، (يوسف، 2018)، كما وتحقق تلك التقنيات فوائد أخرى على عدة أصعدة تتمثل في الآتي:

- زيادة الطلب على المنتجات المصرفية خاصة منتجات التجزئة والمنتجات التمويلية.
- اتساع قاعدة المؤسسات المصرفية المتبينة للتكنولوجيا المالية من العملاء، وزيادة حصتها في الأسواق المالية سواء المحلية أو العالمية.
- نشر الخدمات المصرفية وصولاً لتحقيق الشمول المالي Fi-nancial Inclusion.
- التيسير والتسهيل على العملاء والوصول لفئات جديدة من غير المتعاملين مع البنوك وتحفيزهم للتعامل مع الجهاز المصرفي.
- رفع إنتاجية العاملين، وزيادة الكفاءة التشغيلية من خلال نشر المعرفة والتوعية الرقمية.
- خدمة العملاء ومستخدمي تلك التقنيات بأعلى درجات الجودة وفق المواصفات العالمية.
- تحقيق عوائد مرتفعة، حيث تدر المنصات الرقمية عوائد مالية واقتصادية ضخمة جداً، نتيجةً لضخ استثمارات كبيرة فيها حيث بلغ مجموع ما تم استثماره فيها بحدود 20 مليار دولار امريكي خلال الفترة 2010-2015، وبين ذلك التقرير الصادر عن تحالف رجال ورواد الأعمال **The G20 Young Entrepreneurs' Al-liance (G20 YEA)** من خلال الشكل المرفق:

الشكل رقم (1): الاستثمارات في المنصات الرقمية

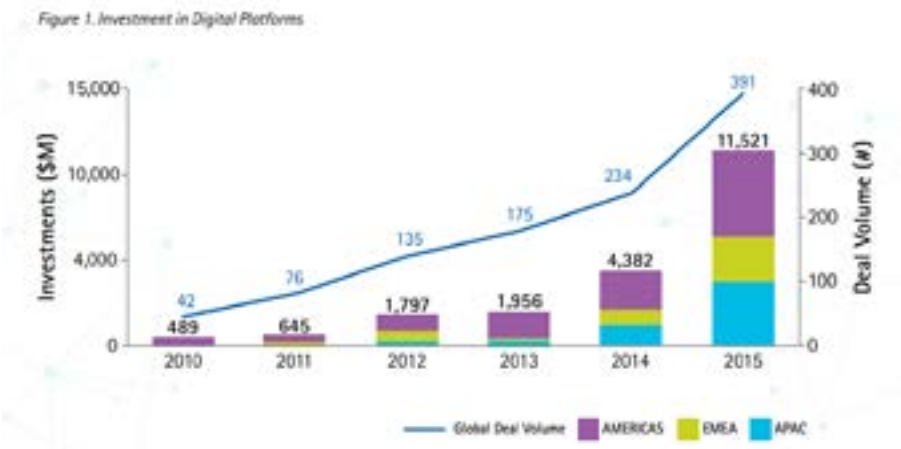

Source: Accenture Research based on CB insights, tracxn and crunchbase data. P4

وفي دراسة أخرى أجريت من قبل شركة KPMG فقد أظهرت بأن حجم استثمارات التكنولوجيا المالية وصل حتى منتصف عام 2018 ما يقارب 31.7 مليار دولار والشكل التالي يبين ذلك:

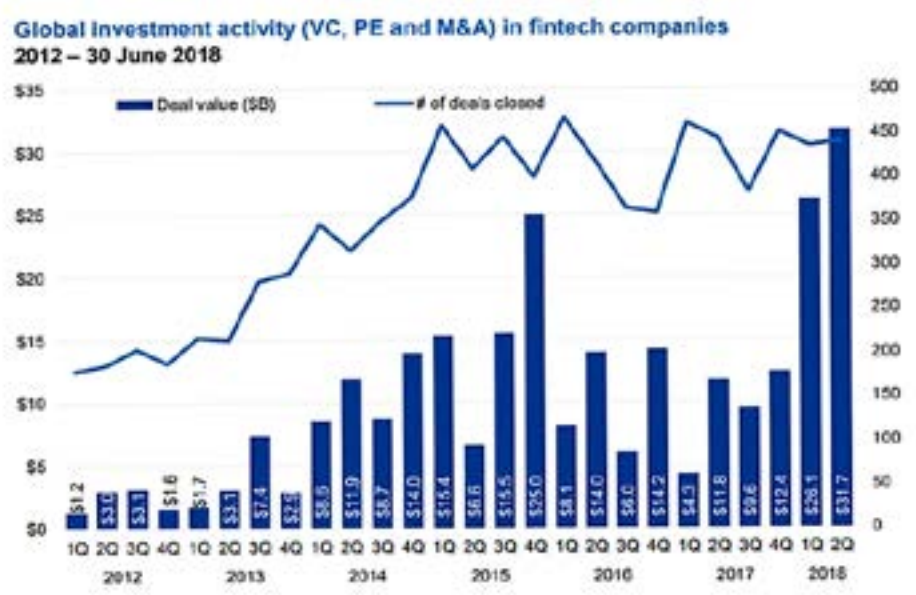

الشكل رقم (2): حجم الاستثمار العالمي في نشاط التكنولوجيا المالية

Source: Pulse of Fintech 2018. Global Analysis of Investment in Fintech KPMG International .Data Provided By Pitchbook) 9 July 2018)

إذ لا تقتصر استخدامات التكنولوجيا المالية على بطاقات الدفع الإلكتروني بل تتعداها بكثير لتشمل منصات التمويل الجماعي المباشر وحلول الدفع منها Pay Pal، والتطبيقات المالية الهاتفية، واستخدامات التحول المالي الدولي، وإدارة الثروات، وشبكات التأمين، والعملات الرقمية الافتراضية منها بتكوين Bitcoin، ونظم المدفوعات الالكترونية.

المزايا والتحديات أمام تطبيق التكنولوجيا المالية

اليوم تتنافس شركات الفنتيك Fintech مباشرة مع البنوك في معظم الأعمال في القطاع المالي لبيع وتسويق الخدمات المالية وتقديم الحلول التكنولوجية الأنسب للعملاء. إذ قدمت هذه الابتكارات المالية التكنولوجية الكثير من المزايا للعديد من الفئات ويمكن وصف مزايا التكنولوجيا المالية على النحو التالي:

- **المستهلكين (العملاء) ورواد الاعمال**: حيث تقدم التكنولوجيا المالية الفرصة لأولئك الذين يتعاملون مع المنصات الرقمية في نفس الوقت الذي لا يمتلكون فيه أية حسابات مصرفية أو خدمات مالية تقليدية بحيث يتم تقديم الوعي والنصح لهم باستخدام تلك التقنيات الرقمية في معالجة الخدمات والمنتجات المالية خلالها مما يحقق عنصر الشمول المالي، كما تقدم تلك التقنيات حرية أكبر للمتعاملين فيها للحصول على أموال من مختلف المصادر بسرعة أكبر وبتكلفة قليلة جداً، وتساهم في سهولة إدارة العملاء لحساباتهم ومدخراتهم واستثماراتهم.

- **المؤسسات المالية**: حققت الاستثمارات في أنشطة التكنولوجيا المالية أرباحاً مرتفعة، إذ تمكنت الشركات الاستثمارية من زيادة درجة المنافسة فيما بينها لتسعى كل شركة في محاولة ابتكار خدمات مالية رقمية جديدة تتسابق بها الشركات المنافسة الأخرى عبر الزمن، إضافة لذلك فقد طورت التقنيات الرقمية الأنظمة الرقابية لمنع أو اكتشاف حالات الاحتيال ومكنت إدارة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال أتمتة الأنظمة ورقمنتها، ما أدى إلى التقليل من تكاليف الالتزام بالمتطلبات الرقابية.

- **النظام المالي**: ساهمت دخول التقنيات المالية التكنولوجية على تحقيق الاستقرار المالي، من خلال خلق نظام مالي أكثر تنافسية، وتمكين الجهات الإشرافية من بناء أنظمة رقابية مؤتمتة أكثر تطوراً لتواكب البيئة المالية المتطورة بوتيرة متسارعة، وعلى الرغم من ضخامة حجم التعاملات المالية وفق النظام المالي إلا أن المعاملات المالية وفق المنصات الرقمية صنفت على أنها أكثر عدالة بين المتعاملين فيها.

الشكل رقم (3): الفرص والمزايا التي تقدمها التكنولوجيا المالية

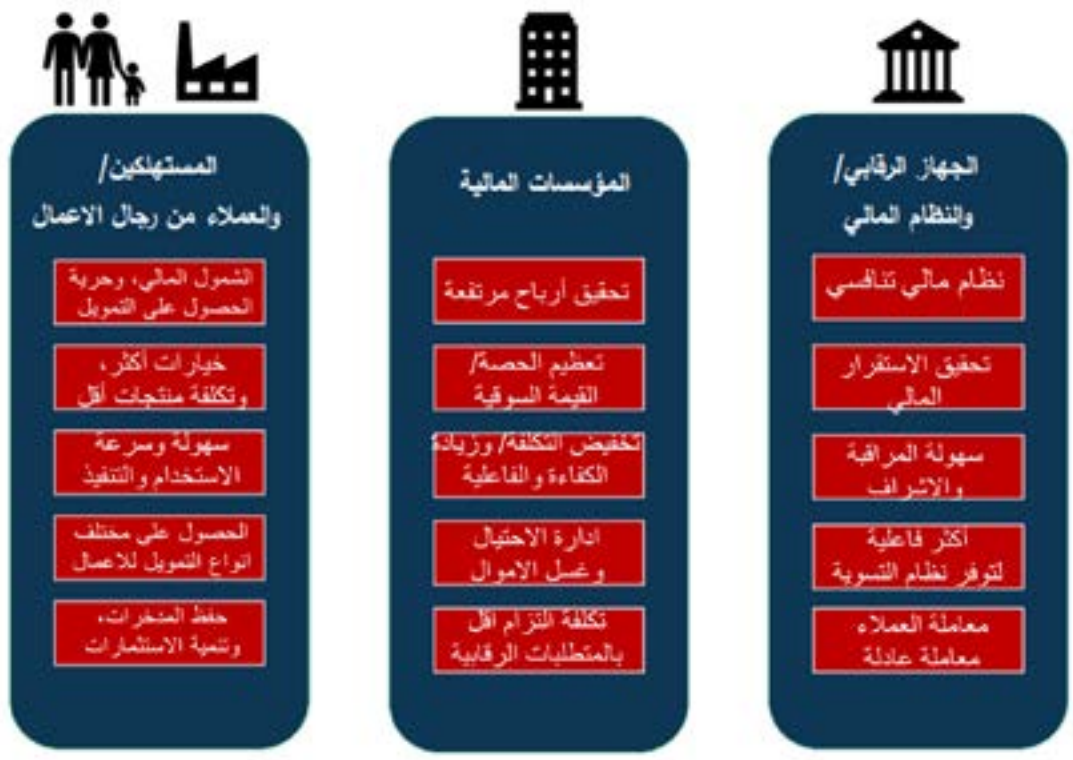

.Source: Report Palestine Monetary Authority for Landscaping Fintech & Financial Innovation in Palestine To Support Financial Inclusion & Economic Development, July 2019

مع تعدد المعوقات التي تواجه الصناعة المالية، فقد وجد الخبراء بأن تطوير المنتجات المالية يعد من أكبر التحديات التي تواجه مؤسسات التمويل ولعل استخدام التجهيزات والبرمجيات الجديدة عبر استخدام المنصات الرقمية يساعد كثيراً في هذا الجانب، ولا تقتصر المعوقات على تلك وحسب، بل أيضا هناك معوقات أخرى، ومن بينها:

1. دخول منافسين جدد من غير المؤسسات المالية (المصرفية وغير المصرفية) إلى الساحة المالية، ما أثر سلباً على هذه المؤسسات المالية من عدة أوجه تتمثل بـ (زيادة حدة التنافسية، وفقدان جزء من الأرباح، التباطؤ في نمو الائتمان).
2. تقنيات ونظم حماية معقدة وذات تكلفة مرتفعة لحماية بيانات العملاء.
3. لا تمتلك الجهات الإشرافية والرقابية المتمثلة بالبنوك المركزية أي خبرة إشرافيه على الحلول التكنولوجية.
4. استخدام العملات الرقمية الافتراضية والمشفرة في قضايا الاحتيال وغسل الأموال وتمويل الإرهاب.
5. تحديات التطبيق في الدول النامية من عدة جوانب (البنية التحتية، تأهيل الموارد البشرية، تكنولوجيا متأخرة...الخ).
6. مخاطر التطبيق وتشمل (مخاطر الائتمان، مخاطر الامتثال، مخاطر العمليات، المخاطر السيبرانية **Cyber Risks**).
7. تحديات على صعيد التنافس الشرس بين مؤسسات الفنتيك.

مستقبل الشمول المالي في ظل التطور المتسارع في البيئة المالية

على ما يزيد عن عقد من الزمن، بذل المجتمع الدولي والحكومات المحلية جهوداً حثيثة لتوسيع نطاق الشمول المالي "**Financial Inclusion**" والذي يعني إعطاء الحق لكل فرد من أفراد ومكونات المجتمع في الحصول على الحد الأدنى من المنتجات والخدمات المالية في الوقت المناسب والوسيلة المريحة وبشفافية عالية وبالكلفة الممكنة، وتمكين الفرد من بناء قدراته وثقافته المالية بخلاف النظر عن حالته الاقتصادية ووضعه الاجتماعي ومكان سكنه أو عمله أو جنسيته أو حجم عمله، مع التركيز على الفئات الأقل حظاً وذات الدخل المحدود كفئة الشباب والمرأة (العنابي، 2018)، ووفقاً لذلك فقد تم إنشاء نظام مالي يصلح للجميع ويفتح الأبواب أمام المزيد من الاستقرار والتقدم المتكافئ.

إذ مثل ذلك المطلب تحدياً كبيراً أمام الجميع. ففي بداية مشاركة المجتمع الدولي قاطبةً في تيسير الحصول على الخدمات المالية عام 2013، تم صياغة هدف حقيقي استراتيجي نحو تحقيق الشمول المالي في ظل الثورة المعرفية. ونتيجةً للمضي قدماً نحو تحقيق الهدف فقد عملت جميع الأطراف والجهات على وضع الإجراءات التي تضمن تحقيق الشمول المالي حتى يومنا هذا، إذ تشير النتائج بأن هناك تقدماً ملحوظاً نحوها وقد أظهرت بيانات المؤشر المالي العالمي للشمول المالي قيام أكثر من نصف مليار شخص خلال السنوات الثلاث الماضية بفتح حساب معاملات بنكي يعتمد على مزيجٍ من التكنولوجيا والاستثمارات الخاصة.

ومنذ عام 2011، ارتفع نصيب البالغين ممن يملكون حسابات مصرفية إلى 69%، فيما زادت إمكانيات الحصول على المنتجات المالية لتضم 1.2 مليار فرد إضافي. وقد ساعد المؤشر المالي العالمي كلاً من الحكومات الوطنية والمنظمات التنموية على تعريف الناس بكيفية استخدام وإدارة حساباتهم (مؤسسة التمويل الدولية، 2018).

وتمثل الرؤيا التي يطرحها المؤشر جزءا محورياً من مشروع الشمول المالي بحلول عام 2020، وهو التزام عالمي لضمان أن جميع الأفراد البالغين يستطيعون الحصول على حساب بنكي بحلول عام 2020 (مؤسسة التمويل الدولية، 2018).

الخاتمة

لقد شهد الاقتصاد العالمي في مطلع الألفية الثالثة (الحالية) تغيرات وتطورات متسارعة لإشباع حاجات الأفراد اللامحدودة في ضوء ثورة المعرفة والتكنولوجيا «الثورة الصناعية الرابعة» مما يحمل المسؤولية على الجهات التنظيمية والحكومات ومؤسسات القطاع الخاص والشركات متعددة الجنسية والإقليمية من القيام بـ:

1. مواكبة هذا التطور المتسارع.
2. تعزيز الشمول المالي العالمي.
3. تنويع الأنشطة الاقتصادية التنموية من خلال دعم الابتكارات التي تعمل على تقديم أفضل المنتجات المالية للغالبية العظمى من الأفراد.
4. دعم المشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم **(SMEs)** من خلال توفير العديد من مصادر التمويل البديلة.
5. تعزيز الاستقرار المالي من خلال تبني مختلف أنشطة التكنولوجيا المالية ورسم استراتيجية طويلة الأمد لتحقيق ذلك.
6. تعزيز الأنظمة والتشريعات في الإشراف على مختلف أنشطة التكنولوجيا المالية لضمان الامتثال للسياسات والإجراءات وضبط المخاطر المختلفة.
7. تبني سياسات متسقة للتجارة الدولية والإقليمية تتميز بكونها أكثر كفاءة وفاعلية.

المراجع

- عبد الودود، مها (2018). **الثورة الصناعية الرابعة**. موثوق، تاريخ الزيارة 04 آب، 2019، **mwthoq.com**
- البشير، فضل عبد الكريم (2018). **دور الاقتصاد الرقمي في تعزيز تنامي التمويل الرقمي. (9)** 27-78، مجلة بيت المشورة: الدوحة، قطر.
- الطالب، غسان (2019). **استراتيجية رقمية لمستقبل التكنولوجيا المالية Fintech.** مجلة الغد، تاريخ الزيارة 27 آب، 2019، **alghad.com**
- يوسف، عدنان أحمد (28 أيار، 2018). **التكنولوجيا المالية وأبعادها المصرفية والاقتصادية**. صحيفة الرأي، عمان: الأردن.
- العنابي، سهل (11 نوفمبر، 2018). **أثر التكنولوجيا على الصناعة المالية والتنمية**. المؤتمر السادس لمستقبل مهنة المحاسبة في ظل ثورة المعرفة، المنامة، البحرين.
- مؤسسة التمويل الدولية (14 **IFC** حزيران، 2018). «**تحقيق الشمول المالي: التكنولوجيا المالية، استخدام الحسابات البنكية، والابتكار**».
- Pulse of Fintech (2018). Global Analysis of Investment in Fintech. KPMG International (Data Provided by Pitch book) 9 **July** **2018**.
- **Report Palestine Monetary Authority (2019).Landscaping Fintech & Financial Innovation in Palestine to Support Financial** **Inclusion & Economic Development, July 2019**.
- **Robinson, Edward & Verhage, Julie (2018). Fintech. Bloomberg, Date of visit 1 Sep 2019, www.bloomberg.com**

***